مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 49 (شتاء 2002)، ص 28

الولايات المتحدة والحركات الإسلامية
قبل 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وبعده

رشيد الخالدي*

ليس من السهل في أفضل الأوقات تفسير تعقيدات الشرق الأوسط، وكيف ارتبطت الولايات المتحدة به في القرن الماضي. فالأميركيون، في معظمهم، لا يدركون تأثير بلدهم الكبير في العالم، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص. بل إنه بعد ضربة 11 أيلول/ سبتمبر بات من الأصعب إيضاح أن الولايات المتحدة نفسها ساعدت في احتضان بعض التوجهات الإسلامية الراديكالية المتطرفة التي أدت إلى الهجمات المروعة على المدن الأميركية.

لقد ضمنت الرقابة الذاتية لوسائل الإعلام الأميركية تعتيماً على بعض أنواع الأخبار المتعلقة بالشرق الأوسط (مثل التغطية الإعلامية، وهي شائعة في الصحافة الإسرائيلية أو الأوروبية، للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). مع ذلك، ما من شك في أن كثيرين من زعماء المجموعات، التي يرجح أنها نفذت هذه الهجمات، كانوا ذات يوم حلفاء موضع ترحاب للولايات المتحدة. وذلك صحيح سواء أكانوا انتموا في يوم من الأيام إلى حركة الإخوان المسلمين أو إلى أحد تفرعاتها، أم التزموا أحد فروع المذهب الوهابي السعودي، أم انضموا إلى المجاهدين الأفغان في إبان القتال ضد الاحتلال السوفياتي. لقد كانوا هم أو شيوخهم الفكريون ومرشدوهم الروحيون لعقود من الزمن جنوداً متحمسين للولايات المتحدة ضد الأعداء الذين كانوا يضمون القومية العربية، والناصرية، والأحزاب الشيوعية المحلية، والأنظمة الراديكالية، والحركة الوطنية الفلسطينية العلمانية، والسوفيات في أفغانستان.

ومما سبّب الإزعاج لصانعي السياسة الأميركية، إضافة إلى منتقديها، أن هؤلاء المتطرفين الراديكاليين تبنوا – سواء عن قناعة أو عن انتهازية – قضايا ذات شعبية في العالمين العربي والإسلامي، فضلاً عن العلاجات الإسلامية الجذرية غير الشعبية لأمراض المجتمعات الشرق الأوسطية.

---

* أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة شيكاغو، ومدير مركز الدراسات الدولية فيها.

وتضم القضايا التي تلقى رواجاً شعبياً حق تقرير المصير للفلسطينيين، وإنهاء العقوبات المفروضة على العراق منذ حرب الخليج، وإزالة القواعد الأميركية في المملكة العربية السعودية، ومعارضة الأنظمة الأوتوقراطية الفاسدة التي تحكم معظم دول المنطقة. وهذه إشكالية لصانعي السياسة الذين يدّعون أن الولايات المتحدة تعمل باسم الحرية، إذ لو عُرفت الآراء المعبَّر عنها بحرية في هذه الدول، لكان معظمها يعبّر على الأرجح عن معارضته للسياسة الأميركية تجاه هذه المسائل كلها.

ومن المحيّر، في الدرجة نفسها، لمنتقدي السياسات الأميركية الدائمين سماع أسامة بن لادن يتوسل هذه الحجج. فآخر ما يريدونه، بعد أعوام النبذ بسبب انتقاد أفعال واشنطن، أن يُربطوا، ولو بصورة غير مباشرة، بالأشخاص الذين قتلوا آلاف الأميركيين الأبرياء. فمهمتهم التي تكتنفها أصلاً صعوبات جمة في بلد لا يعرف الشرق الأوسط ويؤيد بصورة دائمة المنظور الإسرائيلي في المنطقة، أصبحت فجأة أكثر صعوبة.

ومع ذلك، ثمة علاقة عميقة بين الأحداث الحالية والأحداث التاريخية قد تبدو أكاديمية على السطح. وهي تكمن في السياسات الغربية قديمة العهد في فلسطين وأمكنة أُخرى في الشرق الأوسط، والتي تفضّل الاستنتاجات السياسية الملائمة والسهلة محلياً، على ما هو عادل ويتماشى مع مبادىء تقرير المصير والقانون الدولي. فقبل وقت طويل من وجود موقف أميركي من المسألة الفلسطينية – وهي سياسة تقودها أساساً الاهتمامات السياسية في الولايات المتحدة – كان هناك موقف بريطاني تقوده على نحو مماثل اهتمامات خارج فلسطين. وفي مواجهة هذين البلدين، كان هناك قيادة فلسطينية يبدو أنها تستوعب على نحو غامض فقط، هذا إن كانت تدرك أصلاً، التحدي الاستراتيجي الموجود أمامها، وتوازن القوى الفعلي الذي تواجهه، وطبيعة العلاقة بين القوة العظمى في ذلك الوقت وبين حلفائها الصهيونيين.

وبينما التزمت بريطانيا والمجتمع الدولي التزاماً جدياً تقرير المصير للشعب اليهودي في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، لم يكن هناك مثل هذا الالتزام تجاه الشعب الفلسطيني، على الرغم من إصرار الفلسطينيين الموحد على حقوقهم الوطنية، وعلى واجب بريطانيا احترام وعودها التي قطعتها في الحرب العالمية الأولى بمنح العرب استقلالهم. ولم تقر بريطانيا بهذا المبدأ على مضض إلاّ بعد ثورة فلسطينية دامية استمرت ثلاثة أعوام، وبعد أن لاحت الحرب في الأفق سنة 1939، على الرغم من أن الحرب العالمية الثانية والمحرقة النازية تدخلتا لإفراغ وعدها من معناه.

وعلى غرار ذلك، لا يزال على الولايات المتحدة، أول دولة تعترف بإسرائيل، أن تدعم استقلال فلسطين العربية. ومن المثير للسخرية أن الرئيس جورج بوش أعلن أخيراً، وهو على وشك

الانغماس في نوع آخر من الحروب العالمية، أن ذلك كان دائماً هدفاً أميركياً. والواقع أن الفكرة لم تُطرح أول مرة مؤخراً سوى من قبل سلفه المباشر بيل كلينتون.

وإذا لم يدرك الأميركيون، في معظمهم، نفاق الولايات المتحدة في مساندتها استقلال إسرائيل بينما تُنكر ذلك على الفلسطينيين، فإن هذا يُشاهَد بصورة عامة جلياً وغير قابل للتبرير وكريهاً في بقية العالم. غير أن الولايات المتحدة التي تقف وحيدة كان في وسعها تحمل تجاهل إلحاح أوروبا وروسيا والصين والعرب والمسلمين بشأن هذه المسألة وسواها إلى أن صارت بحاجة إلى التأييد الدولي. ويبدو اليوم فجأة أنها مهتمة.

إن الماضي والحاضر مرتبطان أيضاً في طرق مساهمة القوى الغربية في نشوء الإسلام السياسي في فترة ما بين الحربين وفي العقود الأخيرة. وهكذا في فلسطين، دعم البريطانيون منذ البداية إنشاء المؤسسات الإسلامية التي يرئسها المفتي الحاج أمين الحسيني، حتى عندما كانت تنكر شرعية الهيئات الوطنية الفلسطينية وتمنع إنشاء مؤسسات سياسية تمثيلية. وقد قدّم البريطانيون إلى هذه المؤسسات الإسلامية، المنشأة حديثاً، سلطة رعاية واسعة وسيطرة تامة على إيرادات واسعة. وخدمت هذه السياسة نحو عقدين من الزمن، حتى ثورة سنة 1936، في تحويل انتباه كثير من النخبة الفلسطينية عن التركيز الموحّد على الأهداف الوطنية المعادية للاستعمار.

ويمكن إيجاد نظير واضح لهذه السياسة البريطانية في السياسة الأميركية: لموازنة القوى الراديكالية المناهضة لأميركا (وبدعم من حلفائها في المملكة العربية السعودية والأردن ومصر بزعامة أنور السادات)، رعت أميركا الإخوان المسلمين والتشكيلات الإسلامية الأُخرى حتى وهي تقيّد الديموقراطية في العالم العربي. واستخدمت إسرائيل بصورة مشابهة، لمدة عقدين بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، الإخوان المسلمين في غزة لموازنة منظمة التحرير الفلسطينية، مشجعة "بلطجية" الإخوان على تخويف مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية، بل إنها لتحقيق تلك الغاية كانت تقلّهم بالحافلات عبر إسرائيل من غزة إلى الضفة الغربية. وبعد ذلك، أرسل الإخوان المسلمون الشبان الفلسطينيون إلى أفغانستان لمقاومة الغزو السوفياتي سنة 1979، بدلاً من الاحتلال الإسرائيلي، باعتبار أن ذلك طريق الجهاد "الحقيقي". ومن نافل القول إن إسرائيل رحبت بذلك التطور.

وقد تحولت هذه التحالفات، كما يحدث في السياسة. ففي النهاية أصبح المفتي معارضاً شرساً للبريطانيين، بينما فرّخ الإخوان المسلمون والفروع الإسلامية ذات الصلة مجموعات مناهضة تماماً للغرب ولإسرائيل، مثل تنظيم القاعدة بقيادة بن لادن وحماس وغيرهما في مصر والجزائر وأمكنة أُخرى.

لطالما عمل الإسلام السياسي كوعاء قادر على مقاومة الاستعمار والسيطرة الخارجية. ففي فلسطين، أدى موت الواعظ الكاريزمي الشيخ عز الدين القسّام سنة 1935 على أيدي البريطانيين إلى حفز ثورة 1936–1939، بينما مؤخراً قامت حركة الجهاد الإسلامي، الممتعضة من سلبية الإخوان المسلمين تجاه الاحتلال الإسرائيلي، بمهاجمة القوات الإسرائيلية، مشعلة الانتفاضة التي تفجّرت في كانون الأول/ ديسمبر 1987.

وفي تحوّل آخر غير متوقع في المرحلة المبكرة الغامضة من قصة أسامة بن لادن، نجد أن الرجل الذي يصفه الشاب بن لادن "كمرشده" في أوائل ثمانينات القرن العشرين هو الفلسطيني الراديكالي الكاريزمي عبد الله عزام، الذي قام بدور رئيسي في تدفق الشبان من غزة والضفة الغربية إلى ميادين القتال في أفغانستان. وكان عزام واحداً من دعاة تطوير نوع جديد من الأدوات السياسية: شكل جذري من أشكال الإسلام نجد جذوره في منهج الإخوان المسلمين والأفكار الوهابية المتشددة. وقد استُخدم هذا المنهج أول مرة ضد الجيش الأحمر في أفغانستان، وفي حملة باركتها وسلحتها ودربتها ومولتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ومديرية الاستخبارات العسكرية الباكستانية والاستخبارات السعودية بقيادة الأمير تركي الفيصل. وكان لأسامة بن لادن دور مركزي في تدبير التمويل السري لهذه الحملة.

نحن نعرف اليوم منتصف القصة، مع أن أحداً لا يستطيع التنبؤ بنهايتها: فوكالة الاستخبارات المركزية منهمكة الآن في مطاردة حلفائها الأفغان والعرب السابقين؛ ومديرية الاستخبارات العسكرية الباكستانية تعمل حالياً على تبديل حلفائها والانقلاب على نظام طالبان الذي أنشأته في كابول قبل ستة أعوام؛ وقبل 11 أيلول/ سبتمبر مباشرة، نُحيّ الأمير تركي عن منصبه فجأة بعد أن أمضى عدة أعوام في الخدمة. غير أن بداية القصة لا تزال مبهمة بخطاب رسمي وإعلامي يندد بالمملكة العربية السعودية لدعمها أمثال أسامة بن لادن وطالبان، بينما يسكت عن تشجيع الولايات المتحدة السابق لبن لادن وأمثاله، ورضاها عن إقامة نظام طالبان في أفغانستان على يد باكستان والمملكة العربية السعودية.

لقد كان الإسلام ولا ريب وعاء لقوة هائلة (وقد بنى فعلاً واحدة من أعظم الحضارات التي عرفها العالم) قبل قرون من خروج أوروبا الغربية من العصور المظلمة. وكانت الوهابية قوى سياسية قادرة قبل أن يتم تبني الدستور الأميركي. لكن من المثير للسخرية الادعاء أن الأشكال التي اتخذتها الراديكالية الإسلامية المتطرفة في الأعوام الأخيرة صاغها فقط التراث الإسلامي والرؤية الضيقة للإسلام التي نشرها في القرن الثامن عشر وما يليه محمد بن عبد الوهاب والناقلون المحليون للتفسير الراديكالي الجديد للإسلام. والحقيقة أن هذه الأشكال صاغتها أيضاً

سياسات الولايات المتحدة وحلفائها المقربين في الشرق الأوسط وجنوب آسيا في العقود الأخيرة من الحرب الباردة.

إن كان ثمة تحرر من الأوهام المتعلقة بالولايات المتحدة وغضب عليها، بل كراهية لها، في كثير من الدول في هذه المناطق، فلا ضرورة لأن نبحث عن أسباب ذلك في العقيدة الإسلامية، أو في ميل المسلمين المزعوم إلى العنف، أو في المركزية المفترضة لمفهوم الجهاد في الإسلام. على المرء ألاّ يبتعد في بحثه عن الأنظمة الفاسدة والأوتوقراطية التي تساندها الولايات المتحدة وتجاهلها لأفكار شعوب الشرق الأوسط فيما يتعلق بفلسطين والعقوبات على العراق ومسائل أُخرى. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx